مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

حقبة ما بعد الجائحة في الخليج:
إعادة النظر في سياسات الهجرة والسياسات المكانية

كلمنس شاي
معهد الشرق الأوسط، جامعة سنغافورا الوطنية

تقريرٌ خاصٌّ

نوفمبر ٢٠٢٠م/ ربيع الأول ١٤٤٢هـ

حقبة ما بعد الجائحة في الخليج: إعادة النظر في سياسات الهجرة والسياسات المكانية

تقريرٌ خاصٌّ

المحتويات

مُلخَّص ٦

آفاق الفُرَص ٧

انعدامُ الأمن والنزوحُ ٩

علاقات العمل الثنائية والعلاقات المترسخة ١٢

السياق الأوسع: نظامُ هجرة معيبٌ و«العرقيةٌ» ١٦

ما بعد الأزمة: حان الوقت لإصلاحات متزنة ١٨

تضييق الهُوّة الواسعة في التقسيم الطَّبَقي الاجتماعي ٢٢

إمّا أن يحدث الآن وإلّا فلن ٢٥

مُلخَّص

أدَّت جائحةُ فيروس كورونا إلى زيادة سياسات الإقصاء في دول الخليج العربي؛ ممّا شكَّل ضغطاً كبيراً على قدراتها المؤسسية. ووسط هذه الشكوك، تحركَت السلطاتُ الخليجية لترحيل شريحة كبيرة من العمالة الأجنبية، وستُجبر التوقعاتُ الاقتصادية غير المُبشِّرة مواطني الخليج على العمل في وظائف القطاع الخاص المنخفضة الأجور، لكن يبقى هناك عدم توافق بين المهارات والرواتب. وتذهب هذه الورقةُ إلى أن حقبةَ ما بعد الجائحة تفتح نوافذَ من الفُرَص لتحسين سياسات الهجرة والسياسات المكانية الحالية، سواءٌ من خلال الاستفادة من خبرات أجنبية بعينها لتنمية رأس المال البشري المحلي، أو تحسين نظام الكفالة، الذي يُعالِج تدفق المهاجرين إلى الخليج. وفي حين أن إصلاح السياسات الحالية أمر غير عملي، فقد فات أوان إجراء تعديلات حقيقية عليها بدلاً من الإصلاحات التجميلية غير الحقيقية التي تنطلي على النقاد. وإلى جانب العيوب الهيكلية، تكشف هذه الورقة عن تمييز واسع ضدَّ العمالة المهاجرة؛ بسبب بعض سياسات المواطنة والتخطيط الحَضَري. ورغم تركيز الدراسات الغربية إلى حدٍّ كبير على سياسة الإقصاء المكاني، بوصفها نتيجةً لسياسات تقسيم المناطق السكنية، فإن هذه الورقة تُعيد تقييم استخدام المساحات العامة؛ مما يشير إلى الحاجة الماسة إلى الابتعاد عن المساحات الاستهلاكية التي تهدف إلى إظهار تنوُّع مُصطَنع، والتوجُّه نحو نهج تكاملي يتبنى التنوعَ الاجتماعي.

الكلماتُ المفتاحية: عمالة مهاجرة؛ دول الخليج؛ نظام الكفالة؛ التخطيط العمراني؛ المساحات العامة؛ التنوع الاجتماعي؛ رأس المال البشري.

آفاقُ الفُرَص

منذ ورود التقارير الأولى عن تفشي فيروس كورونا في الخليج، حدَّدَت البياناتُ المبكّرة المتعلقة بالصحة، والتي قدمَتها السلطاتُ الخليجية، أن غالبيةَ المصابين هم من العمال الأجانب. كان النهجُ الأَوَّلي لحكومات الخليج تجاهَ العمال المهاجرين، إلى حدٍّ كبير، للسيطرة على الاختلاط العام وعلى الأضرار. وبالإضافة إلى عروض الرعاية الصحية التي يُقال إنها غير مُتَّسقة في توزيعها، تُرِك العمالُ المهاجرون، بدرجةٍ كبيرة، ليُدَبِّروا أمورَهم بأنفسهم. وفي الوقت الذي تحمَّلَت فيه الشركاتُ مسؤوليةَ رعاية العمال المهاجرين، وسارعَت المنظماتُ غير الحكومية لملء الفراغ في توفير المرافق الأساسية، اتجهَت السلطاتُ الخليجية نحوَ إعادة العمال الأجانب وترحيلهم، وجعلت ذلك إستراتيجيةً مركزية لها، تلاها وضعُ السياسات في إطار التوجُّه الأوسع المُتمثل في التأميم. ويُعَدُّ التحركُ لترحيل العمال الأجانب علامةً واضحة على كون السلطات الخليجية تَعتبر هذه المجموعةَ قوةً مُوجِّهةً في سُكّانها، وسطَ مناخ من الخوف وانعدام الأمن.

وممّا لا يمكن إنكارُه أن الضربةَ المزدوجة؛ نتيجةَ انخفاض الطلب العالمي (بوصفه نتيجةً مباشرة للوباء)، وانخفاض أسعار النفط، كشفَت اعتمادَ الخليج المُفرِط على القوى العاملة المهاجرة، وكشفت عن الافتقار إلى شبكات أمان اجتماعي «واسعة النطاق»[1]. وقد أدَّى اختلالُ التوازن الديموغرافي في المجتمعات الخليجية (انظر الجدولَيْن ١ و ٢) -بوصفه نتيجةً مباشرةً للثروة النفطية، وما ترتَّب عليها من تحديث سريع- إلى عدم ثقة دول الخليج في العمالة الأجنبية منذ فترة طويلة. تبنَّت السلطاتُ الخليجية -لعقود من الزمان- سياساتِ «النظرة السلبية للآخر»: تصوير القوى العاملة غير الوطنية على أنها تُمثِّل تهديداً لفُرَص العمل لمواطني الخليج (الأمن الاقتصادي)، وانتهاكاً للسلامة الوطنية لدول الخليج[2]. وكان توفيرُ خدمات الرعاية الصحية في الأشهر الأولى من تفشي المرض وسيلةً لتهدئة العمال الأجانب.

(1) International Monetary Fund, "Regional Economic Outlook Update: Middle East and Central Asia," July 2020, https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/07/13/regional-economic-outlook-update-menap-cca#report.

(2) Julia Palik, "The Challenges of Dual Societies: The Challenge of Workforce Nationalisation and National Identity Construction through the Comparative Case Studies of Saudisation and Emiratisation," in *Migration to the Gulf: Policies in Sending and Receiving Countries*, eds Philippes Fargues and Nasra Shah (Cambridge: GLMM Gulf Research Center, 2018), 111-13.

الجدول ١. الأرقام منقولة من: أسواق العمل والهجرة في الخليج، مركز الخليج للأبحاث[٣]

الدولة	التاريخ/الفترة	إجمالي عدد السكان	المواطنون	غير المواطنين
البحرين	منتصف ٢٠١٦	١,٤٣٢,٧٢٦	٤٦,٧	٥٣,٣
الكويت	أواخر ٢٠١٦	٤,٤١١,١٢٤	٣٠,٣	٦٩,٧
عُمان	منتصف ٢٠١٧	٤,٥٥٩,٠٥١	٥٤,١	٤٥,٩
قطر	أوائل ٢٠١٧	٢,٦٧٣,٠٢٢	٩,١	٩٠,٩
المملكة العربية السعودية	منتصف ٢٠١٦	٣١,٧٤٢,٣٠٨	٦٣,٢	٣٦,٨
الإمارات العربية المتحدة	منتصف ٢٠١٠	٨,٢٦٤,٠٧٠	١١,٥	٨٨,٥
المجموع		٥٣,١١٣,٣٠١	٤٨,٥	٥١,٥

الجدول ٢. التدفقات المُقَدَّرة للعمال إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٠١٦ (بالآلاف)[٤]

	الفلبين	الهند	باكستان	نيبال	سريلانكا	بنغلاديش	المجموع
المملكة العربية السعودية	٣٧٥	١٦٥	٤٦٣	١٣٩	٦٣	١٤٤	١,٣٤٨
الإمارات	٢١٠	١٦٤	٢٩٦	٥٣	٤٠	٨	٧٧٠
قطر	١٢٣	٣١	١٠	١٢٩	٦٠	١٢٠	٤٧٣
عُمان	٢١	٦٣	٤٥	٣	١٠	١٨٨	٣٣٠
الكويت	٧٩	٧٢	١	١٠	٣٢	٣٨	٢٣٣
البحرين	٢٠	١٢	٨	٣	٣	٧٢	١١٩
المجموع (٢٠١٦)	٨٢٧	٥٠٧	٨٢٢	٣٣٧	٢٠٨	٥٧١	٣,٢٧٢
المجموع (٢٠١٥)	٨٩٦	٧٦١	٩٧٧	٣٠٨	٢٨٢	٥٤٣	٣,٧٦٧

وبناءً على ما هو مُتَوَقَّعٌ من الاعتماد المستمر على العمالة المهاجرة مع حدوث التعافي الاقتصادي، ينبغي على السلطات الخليجية أن تتطلَّعَ إلى تحسين النظام الحالي، بدلاً من إصلاحه بالكامل. وتذهب هذه الورقة إلى أن الآثارَ الناتجة عن تلك الضربة المزدوجة قد وفَّرت آفاقاً من الفُرَص لإصلاح سياسات الهجرة المَعيبة وعدم التوازن في القُوى العاملة الخليجية. وفي حين أن سياسات التأميم قد سبق تجريبُها واختبارها، بتأثير محدود، فإن التوقعات الاقتصادية غير المُبشِّرة تعني أن ترحيل

(٣) لم يكن هناك اتساقٌ بين حكومات الخليج في نشر الإحصاءات الرسمية للسكان أو القوى العاملة، ومن غير الشائع تقسيم أعداد العمالة المهاجرة الحالية حسب الجنسية. الجدول مُقتبس من:
GLMM website: http://gulfmigration.eu/gcc-total-population-percentage-nationals-non-nationals-gcc-countries-national-statistics-2010-2017-numbers/.

(٤) الأرقام مُقتبسة من معهد بنك التنمية الآسيوي، ومنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية،
"Labor Migration in Asia: Increasing the Development Impact of Migration through Finance and Technology," Report on the 7th Roundtable on Labor Migration in Asia, Manila, January 18-19, 2017, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/410791/adbi-labor-migration-asia.pdf.

المهاجرين سيكون ضرورةً؛ ويكمن لُبُّ الأمر في الحفاظ على الزَّخَم من أجل التغيير الإيجابي. وفيما يتعلق بالدول ذات التعداد السكاني القليل؛ مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، فلا خيار لديها سوى الاستمرار في الاعتماد على العمال المهاجرين. وإجمالاً، يجب على دول الخليج التوفيق بين المشاريع والأحداث الضخمة من جهة، والتي تعني الحاجة إلى عمال البناء المهاجرين، وبين تنمية رأس المال البشري بين مواطنيها من جهةٍ أخرى.

وستكشفُ هذه الورقةُ أولاً عن الكيفية التي أدَّى بها الوباءُ إلى زيادة سياسات الإقصاء؛ من خلال التوجُّه الخليجي للترحيل؛ مما عزَّز النظرةَ للعمال الأجانب بوصفهم شريحةً من الشرائح الاجتماعية «يمكن التغاضي عنها». وسوف تستكشف الورقةُ بعد ذلك العلاقات الثنائية بين البلدان المُرسلة والبلدان المستقبلة في عملية الهجرة، ثم ستُحَدِّد الصعوبات الدائمة عند محاولة إصلاح النظام الثنائي للمجتمع. وباعتراف الجميع، سيكون من الصعب القضاء على التمييز المنهجي ضدَّ القوى العاملة المهاجرة، ولكن يمكن بذل المزيد لتوفير بيئات عمل ومعيشة شاملة. وستكون التحسيناتُ المُقترَحة في النصف الثاني من هذه الورقة موجهةً نحو الإشراف الحكومي على عملية الهجرة والتخطيط العمراني.

انعدامُ الأمن والهجرة

نظراً لقلقها من أن الأعداد الكبيرة للعمال المهاجرين المقيمين قد تكون سبباً في توسُّع المجتمع توسعاً خطيراً، شاركَت السلطاتُ الخليجية مشاركةً حاسمة في السيطرة على الأضرار والاختلاط العام خلالَ الأشهر الأولى من الوباء. وقد أكسبَت المواجهةُ السابقة لفيروس كورونا دولَ الخليج خبرةً في مواجهة هذه الأزمة الصحية. ومنحَت هذه الإجراءاتُ السريعة حكوماتِ الخليج مصداقيةً لدى الجمهور، وقد اتخذَت الحكوماتُ خطواتٍ لفرض الحجر الصحي على مناطق سكن العمال المهاجرين في جميع أنحاء الخليج. ومع ذلك، فإن الجهود المبكّرة لعزل مناطق المعيشة قد ألقت بظلالها على محنة العمال المهاجرين[٥]. وقد لاحظ المتابعون في الكويت أن ثلاثَ مناطق سكنية، يستوطنها العمال المهاجرون، قد أُغلقت بطريقة غير منظمة، مع ظهور محاولات من العمال لكسر حظر التجول الذي فرضته الشرطة[٦]. ومع

(٥) انظر:
Andrea Wright, "No Good Options for Migrant Workers in Gulf Covid-19 Lockdown," Middle East Report Online, April 30, 2020, https://merip.org/2020/04/no-good-options-for-migrant-workers-in-gulf-covid-19-lockdown/.

(6) *Times Kuwait*, "Huge Violations Unearthed in Mahboula," April 23, 2020, https://www.timeskuwait.com/news/huge-violations- unearthed-in-mahboula/.

عدم قدرتهم على اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، اعتمد العمال المهاجرون على المنظمات غير الحكومية للحصول على المساعدة. وقد شهد حلول شهر رمضان زيادةً في التبرعات الغذائية وأنشطةِ المنظمات الخيرية، واستهدفَت العمالَ المهاجرين الذين حاصرهم الإغلاق. ورغم أن هذه المساعدات الغذائية هي أمر معتاد كلَّ عام، فإن الوباءَ قد أجبر المنظمات على ملء الفراغ وأداء الدور الذيتم تجاوزه من قبل السلطات. وقد ساء الوضعُ مع تقاعس كلٍّ من السلطات وأصحاب العمل. في بعض الحالات، ظلت مثلُ هذه المبادرات غير كافيةً، وظل العمال يعانون نقصَ المرافق الأساسية؛ بما في ذلك تراكم مخلفات الطعام والقمامة[٧].

ومع التساؤلات التي تدور حولَ الأمن الغذائي، توارَت مجالات الأمن المالي خلفَ سحب من عدم اليقين، فيما تُرك العمال المهاجرون تحتَ رحمة أرباب عملهم، يعيشون في خوف من عدم الدفع مقابلَ العمل أو السكن. وكان الحلُّ الذي لجأَت إليه السلطات الخليجية لمعالجة التهديد الخارجي المُتصوَّر ذا شقَّيْن، ونُفِذَّا في الوقت نفسه. أولاً: قدَّمَت الحكوماتُ واجهةً للعلاقات العامة؛ من خلال الإعلان عن إجراء فحوصات مجانية وعلاج طبي للجميع، وعملَت هذه الواجهة أيضاً على تتبع وعزل الحالات المصابة داخلَ الحدود الوطنية، والتي يتكون معظمُها من العمال المهاجرين[٨]. علاوةً على ذلك، ساعدت التقاريرُ المُحدَّثة العديدة التي أصدرها القطاع الصحي في تهدئة المخاوف بين مواطني الخليج.

ثانياً: حدَّدَت السلطاتُ الخليجية طريقةً أسرع لتقليل الأضرار على القدرات المؤسسية والرعاية الصحية؛ وهي: إعادة العمال الأجانب إلى أوطانهم بموافقة حكوماتهم في المقام الأول، وفي حالة وجود مؤشرات على المقاومة، استُخدِمَت طريقةٌ أكثرُ حدّة؛ وهي الترحيل. ووفقاً للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات في سلطنة عُمان، فقد انخفض عدد الوافدين في القطاع العام بنسبة ١٨,٥ في المائة خلالَ الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢٠م، وتعرض القطاع الخاص لتسريحٍ مماثل[٩]. وفي الكويت، من المتوقع أن يُغادر حوالي ١٠٠,٠٠٠ وافد بحلول نهاية عام ٢٠٢٠م؛ إذ تُواصل السلطات حملتَها على تجارة التصاريح غير

(7) Migrant Rights, "Food Woes for Quarantined Migrants in Bahrain," April 25, 2020, https://www.migrant-rights.org/2020/04/food-woes-for-quarantined-migrants-in-bahrain/; Sebastian Castelier, "Gulf Workers Out of Cash under Covid-19 Lockdown," Asia Times, April 24, 2020, https://asiatimes.com/2020/04/gulf-workers-out-of-cash-under-covid-19-lockdown/.

(٨) انظر تغريدة هند العتيبة: https://twitter.com/hend_mana/status/1254122026408857603?s=20؛ وانظر تغريدة أحمد العمران: https://twitter.com/ahmed/status/1254406225229418496.

(9) Middle East Monitor, "Oman: Expat Public Sector Works Drop by 15.1%", August 25, 2020, https://www.middleeast-monitor.com/20200825-oman-expat-public-sector-workers-drop-by-15-1/.

القانونية[١٠]. وفي وقت سابق من مايو، بدأت وزارة الداخلية الكويتية حملةً لمنح العفو «للمهاجرين غير الشرعيين»، وهم أولئك الأشخاص الذين انتهكوا قانوناً يتعلق بالوضع القانوني للدخول أو الإقامة أو العمل (انظر أيضاً الجدول ٣)[١١]. وتَقدَّم ما مجموعُه ٢٣,٥٠٠ مخالف للتسجيل لمغادرة البلاد دونَ أي غرامات، والحصول على سفر مجاني إلى أوطانهم على نفقة الكويت[١٢]. وسيُسكتمل لاحقاً تصورُ وسائل إبداعية لفرض الإعادة إلى الوطن بمزيد من الخطاب الذي تتبناه الدولة حولَ التأميم والتوريق[١٣].

الجدول ٣. تقديرات أعداد المهاجرين أصحاب الأوضاع غير القانونية قبل قرارات العفو الأخيرة وبعدها (في بلدان مختارة، ابتداءً من مارس ٢٠١٦م)[١٤]

بلد المواطنة	تواريخ العفو	تقديرات المهاجرين في الوضع غير النظامي قبل العفو	الحالات النظامية		الحالات المتبقية في الوضع غير النظامي بعد انتهاء العفو
			المغادرون	مُقَنِّنو الأوضاع	
الكويت (١)	١ مارس - ٣٠ يونيو	١٢٤,١٤٢	٣٢,٠٣٦	١٣,٦٥٣	٧٨,٤٥٣
الإمارات العربية المتحدة (٢)	٤ ديسمبر ٢٠١٢-فبراير ٢٠١٣	٦١,٠٠٠-١٣٥,٠٠٠	٦١,٨٢٦	غير معلوم	غير معلوم
عُمان (٣)	٣ مايو - ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥	٤٧,٠٠٠-٥٠,٠٠٠	٢٣,٦٥٣	غير معلوم	غير معلوم
البحرين (٤)	١ يوليو - ٣١ ديسمبر ٢٠١٥	٦١,٠٠٠	١٠,١٢٥	٣١,٨٩٤	١٨,٩٨١

وقد نُفِّذَت رحلاتُ العودة إلى الوطن على نطاق واسع عبرَ الخليج؛ فقد أعلنت شركة «غو إير» التي تتخذ من مومباي مقرّاً لها، أنها نفَّذَت، ابتداءً من ١٥ أغسطس، أكثرَ من ٣٠٠ ميثاق دولي أُعيد بموجبها ٥١,٣١٤ هنديّاً ممن ضاق بهم الحال في دول الخليج (بوجه أساسي في المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة)، كُلّاً إلى مدينته الهندية[١٥]. ومع ذلك، فإن الصعوبات التي يُواجهها العمالُ المهاجرون

(10) Yasmena Al Mulla, "100,000 Expats Set to Leave Kuwait by End of 2020", *Gulf News*, August 9, 2020, https://gulfnews.com/world/gulf/kuwait/100000-expats-set-to-leave-kuwait-by-end-of-2020-1.73085707.

(11) Nasra Shah, "Irregular Migration to the Gulf," in *Skilful Survivals: Irregular Migration to the Gulf*, eds Philippe Fargues and Nasra Shah (Cambridge: GLMM Gulf Research Center, 2017), 2-3.

(12) *Arab Times*, "Amnesty Period Ends - 23,500 Resident Violators Registered for Amnesty," May 1, 2020, http://www.arabtimesonline.com/news/amnesty-period-ends-23500-residence-violator-register-for-amnesty/.

(١٣) انظر:

Tara Kavaler, "Gulf Ex[pat]odus Accelerates with Mixed Economic Consequences," *The Media Line*, August 12, 2020, https://themedialine.org/life-lines/gulf-expatodus-accelerates-with-mixed-economic-consequences/; Kristin Diwan, "Populism on the Rise in Kuwait as Elections Loom," *AGSIW*, June 26, 2020, https://agsiw.org/populism-on-the-rise-in-kuwait-as-elections-loom/.

(14) Franjoise de Bel Air, "Irregular Migration in the Gulf States: What Data Reveal and What They Conceal," in *Skilful Survivals: Irregular Migration to the Gulf*, eds Philippe Fargues and Nasra Shah (Cambridge: GLMM Gulf Research Center, 2017), 39.

(15) *Deccan Chronicle*, "GoAir repatriates 50,000 Indians in over 300 flights from Gulf countries", August 16, 2020, https://www.deccanchronicle.com/business/in-other-news/160820/goair-repatriates-50000-indians-in-over-300-flights-from-gulf-countri.html.

تبعتهم إلى أوطانهم؛ إذ كان العديدُ من القضايا التي تولّاها المحامون هي قضايا عدم دفع الأجور[١٦]. في المملكة العربية السعودية، سبق الخروجُ الجماعي للعمالة فيروسَ كورونا؛ فقد أدَّت السياسات المحلية التي تُشَجِّع التوظيفَ المحلي إلى رحيل حوالَيْ مليونَيْ وافد قبلَ حدوث الوباء، مع توقُّع مغادرة مليون شخص آخر هذا العام[١٧]. وفي ربط للموضوع بالجانب الآسيوي، تقول زهرة بابار، المتخصصة في سياسات الهجرة والعمل: إنه من المهم أيضاً تسليطُ الضوء على «الإهمال واللامبالاة وسوء المعاملة الواضح، من بعض الدول المُرسِلة»، وانتشار «التربُّح» من العائدين في أثناء عودتهم إلى الوطن[١٨].

علاقات العمل الثنائية والعلاقات المترسخة

في الوقت الذي تضغط فيه دولُ الخليج لتسريع عملية الإعادة، يجب أن تكون حَذِرةً من حدوث صدعٍ في العلاقات الثنائية إذا ما انهارت محاولات التفاوض بشأن الإخلاء؛ فالهند، على سبيل المثال، قَبِلت على مَضَض طلبَ الإمارات الأَوَّلي لإعادة العاملين إلى الوطن، لكن مع وجود بعض الانتقادات. وأعرب رئيسُ وزراء ولاية كيرلا عن أسفه لعدم وجود «مرافق عزل وحجر صحي كافية» في الإمارات العربية المتحدة، لكن جاء إعلان أبو ظبي بأنها ستُعيد تقييمَ علاقات العمل مع الدول المُرسلة التي ترفض التعاون[١٩]، ليحُثَّ رئيسَ الوزراء ناريندرا مودي على المُضِي قُدُماً في إعادة المواطنين الهنود[٢٠]. وبحلول ٥ مايو، سُجِّل في الخليج أكثرُ من ٣٠٠,٠٠٠ شخص ضمنَ المشروع الضخم لإعادة العمالة الهندية[٢١].

---

(16) The Business Times, "South Asian Migrant Workers Seek Justice as Wage Theft Worsens under Coronavirus," September 9, 2020, https://www.businesstimes.com.sg/government-economy/south-asian-migrant-workers-seek-justice-as-wage-theft-worsens-under-coronavirus.

(17) Jamie Etheridge, Simeon Kerr, and Andrew England, "'They Want Us to Leave' - Foreign Workers Under Pressure in the Gulf', *Financial Times*, July 28, 2020, https://www.ft.com/content/77c2d7db-0ade-4665-9cb8-c82b72c2da66; Eman Alhussein, "Has Corona Changed our View of Foreign Workers?," *Thmanyah*, September 10, 2020, https://thmanyah.com/8594/.

(١٨) مراسلات شخصية مع الكاتبة، ١٧، سبتمبر، ٢٠٢٠م.

(19) Luthra, "Govt Readies Plans To Bring Back Indians from the Middle East," *CNBC TV18*, April 26, 2020, https://www.cnbctv18. com/healthcare/govt-readies-plans-to-bring-back-indians-from-the-middle-east-5777631.htm.

(20) *AlJazeera*, "Kerala CM Says UAE Quarantine Facilities 'Inadequate'," April 14, 2020, https://www.aljazeera.com/news/2020/04/ exclusive-kerala-cm-uae-quarantine-facilities-inadequate-200413191412483.html.

(21) Rezaul Laskar, "Over 300,000 Indian Workers Register to return from Gulf Region, Only Those with 'Compelling Reasons' to be Brought Back in First Phase," *Hindustan Times*, May 5, 2020, https://www.hindustantimes.com/india-news/over-300-000-indians-register-to-return-from-gulf-region-only-those-with-compelling-reasons-to-be-brought-back-in-first-phase/story- A4qNuaOzlJVQnIclILXxgO.html;

وانظر أيضاً:

Narayanappa Janardhan, "Expatriate Outflow Adds to Economic Woes in Gulf Arab States," *AGSIW*, July 14, 2020, https://agsiw.org/expatriate-outflow-adds-to-economic-woes-in-gulf-arab-states/.

ونظراً لأن الحكومة الهندية كانت تعمل على إدارة الأرقام الهائلة في هذه العملية، كان الجانبُ المالي أيضاً جانباً مؤرقاً؛ فقد أعلنَت البعثاتُ الدبلوماسية الهندية أنه يجب أن يقبل كلُّ راكب بالتكاليف[٢٢]، ولا شك أن الضغطَ الخليجي على الحكومات الآسيوية سيُؤدِّي إلى حدوث الخلاف؛ حتى إن ما حدث مع الهند قادها إلى تعبئة أُسطولها[٢٣].

وعندما سُئل الخبراءُ عن تدهورٍ مُحتمَل في العلاقات الهندية الخليجية، اختلفوا فيما بينهم؛ فقد اعترف نارايانابا جاناردان، الباحثُ البارز في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أنه وإن كانت دول الخليج ما زالت تفضل العمالةَ القادمة من جنوب آسيا، فإن سوقَ العمل لديها آليةُ التنظيم الذاتي الخاصة بها، والتي تُعطي الأولوية لـ«جودة العمل لا لانخفاض تكلفة العمالة»[٢٤]. على العكس من ذلك، يُؤكد حسن الحسن، الذي تدور أبحاثُه حولَ العلاقات الهندية الخليجية، أن النفوذَ الخليجي حقيقيٌّ، حتى لو لم تكن علاقاتُ العمل تُشكِّل سمةً بارزةً في سياسة الهند الخارجية[٢٥]. ومع ذلك، فإن كلا المُعلِّقَيْن يتفقانِ حولَ التكوين المتنوع الآخذ في التزايد للقوى العاملة الأجنبية في الخليج، وعلى وجه الخصوص، ألمح جاناردان إلى النمط الآسيوي في الشارقة، والنموذج الدولي في دبي، والقالب العربي الإفريقي المتزايد في أبو ظبي. إن وضعَ التنوع نفسِه في العلاقات الهندية الخليجية في سياقه يعني أن السلطات الخليجية يُفضّل أن تعملَ بطريقة أكثرَ استهدافاً: في التعامل مع النظام الفيدرالي الهندي، من الأفضل على حكومات الخليج التعاون مع ولاياتٍ مُرسِلة محددة تتبع الهجرةُ منها اتجاهاً تصاعديّاً؛ وقد حُدِّدَت هذه الولايات بأنها: أوتار براديش، وبيهار، وراجستان، وتاميل نادو[٢٦].

وفي أرض الواقع، قد يُؤَدِّي الفشل في تلبية الاحتياجات الأساسية للعمال المهاجرين، بالإضافة إلى الافتقار إلى ضمان سلامتهم وأمنهم، إلى إثارة المزيد من الاضطرابات. وقد كُشِفَ عن أُولى بوادر التحريض في الكويت؛ حيث تظاهر عمال مصريون فيما يبدو أنها مخيماتٌ، معلنين عن سخطهم

(22) *The Week*, "How Much Will Evacuation Flight from UAE to India Cost? Prepare To Pay Heavily," May 5, 2020, https://www.theweek.in/news/world/2020/05/05/how-much-will-evacuation-flight-from-uae-to-india-cost-prepare-to-pay-heavily.html.

(23) Rajesh Roy, "India Prepares Large-Scale Repatriation Of Workers Stranded by Pandemic," *The Wall Street Journal*, May 5, 2020, https://www.wsj.com/articles/india-prepares-large-scale-repatriation-of-workers-stranded-by-pandemic-11588620671.

(٢٤) مقابلة مع الكاتب، ١٩، أغسطس، ٢٠٢٠م.

(٢٥) مقابلة مع الكاتب، ٧، سبتمبر، ٢٠٢٠م؛ وانظر أيضاً:
Hasan Alhasan, "COVID19 and the Shifting Labour Migration in the Gulf: Implications for South Asia," *Observer Research Foundation*, July 27, 2020, https://www.orfonline.org/expert-speak/covid19-and-the-shifting-dynamics-of-labour-migration-in-the-gulf-implications-for-south-asia/.

(26) John Calabrese, "India-Gulf Migration: A Testing Time", *Middle East Institute*, April 14, 2020, https://www.mei.edu/publications/ india-gulf-migration-testing-time.

لأنهم غير قادرين على العودة إلى ديارهم، وهم يهتفون «أين سفارتنا؟»، قبلَ تفريقهم بالغاز المُسيِّل للدموع من قِبَل الشرطة[٢٧]. وليسَت خطواتُ المواجهة التي يتخذها العمال الوافدون بالجديدة على السلطات الخليجية، ولا سيما قطر؛ فقد تجمَّع عمالٌ يرتدون سترات صفراء في أغسطس الماضي للاحتجاج على ظروف العمل السيئة في مواقع إنشاءات كأس العالم ٢٠٢٢م[٢٨]. وبعدَ مرور عام، لاحظ موظفو «هيومن رايتس ووتش» في الدوحة تحسناً طفيفاً في مستوى رفاهية العمال، وفي تأمين أجورهم[٢٩]. ولم يخجَل طالبُو العفو المصريون من الإفصاح عن محنتهم؛ فقد أضربوا عن الطعام في الكويت في أثناء تفشي الوباء[٣٠]، وكان ردُّ فعلهم بمنزلة صدىً لحادثة مماثلة وقعَت عام ٢٠١٣م في المملكة العربية السعودية، عندما تجّمع أكثرُ من ٦٠٠٠ عامل مهاجر مصري أمام القنصليةَ في جدة بعد خلافات مع أصحاب العمل حولَ الرواتب[٣١]. ويمكن تجنُّب مثل هذه الانقسامات الدبلوماسية وتلك الاضطرابات الاجتماعية من خلال تنظيم أكثرَ منهجيةً لسياسات الهجرة.

وتكشف ملاحظاتٌ حولَ اتفاقيات العمل الحالية بين جنوب آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي أن هذه الاتفاقيات تتخذ نمطاً أكثرَ مرونةً من مذكرات التفاهم، فهي تشتمل على مجموعة متنوعة من القضايا، بخلاف الاتفاقات السابقة التي تُركِّزُ على التوظيف فحسب[٣٢]. وبِغَضِّ النظر عن المرونة، فإن مذكرات التفاهم هذه هي أيضاً غيرُ ملزمة بطبيعتها، وتُسهم دون قصد في زيادة النفوذ الخليجي، لأنها «أسهل في الاستخدام بشكل عام عند التعامل مع المهاجرين ذوي المهارات المُتدنِّية»(٣٣). هذا الغموض يخلق أيضاً ثغراتٍ يُجبَر معها العمال المهاجرون على دفع رسوم توظيف كبيرة، كان

(27) *Gulf News*, "Kuwait Police Disperse Riot by Stranded Egyptians," May 4, 2020, https://gulfnews.com/world/gulf/kuwait/covid-19-kuwait-police-disperse-riot-by-stranded-egyptians-1.71313372.

(28) Josie Ensor, "Migrant Workers in Qatar Hold Rare Strikes over Conditions as 2022 World Cup Looms," *The Telegraph*, August 8, 2019, https://www.telegraph.co.uk/news/2019/08/08/migrant-workers-qatar-hold-rare-strikes-conditions-2022-world/.

(29) Human Rights Watch, "'How Can We Work Without Wages?' Salary Abuses Facing Migrant Workers Ahead of Qatar's FIFA World Cup 2022," August 24, 2020, https://www.hrw.org/report/2020/08/24/how-can-we-work-without-wages/salary-abuses-facing-migrant-workers-ahead-qatars.

(30) *Kuwait Times*, "Hunger Strike," April 21, 2020, https://www.pressreader.com/kuwait/kuwait-times/20200421/281522228227693.

(31) Ibrahim Awad and Nourham Abdel Aziz, "Egyptian Irregular Migration," in *Skilful Survivals: Irregular Migration to the Gulf*, eds Philippe Fargues and Nasra Shah (Cambridge: GLMM Gulf Research Center, 2017) 237.

(32) International Labour Organization and Deutsche Gesellschaft fur Internationale Zusammenarbeit, "Labour Market Trends Analysis and Labor Migration from South Asia to Gulf Cooperation Council Countries, India and Malaysia," 2015, 24. Available at: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---migrant/documents/publication/wcms_378239.pdf.

(33) ILO and GIZ, "Labour Market Trends Analysis," 24-5; Nasra Shah, "Emigration Policies of Major Asian Countries Sending Temporary Labor Migrants to the Gulf," in *Migration to the Gulf: Policies in Sending and Receiving Countries*, eds Philippe Fargues and Nasra M. Shah (Cambridge: GLMM Gulf Research Center, 2018), 145.

يجب على أرباب عملهم أن يتحمَّلُوها. ومع ذلك، لا تزال هناك رغبةٌ عامة لدى الدول الآسيوية في إرسال مواطنيها إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل (انظر الجدول ٤).

الجدول ٤. آراء وسياسات بلاد الموطن الأصلي الآسيوية الرئيسة بشأن الهجرة الصادرة، ٢٠١٣ و ٢٠١٥ [٣٤]

بلاد الموطن الأصلي الرئيسة	وجهة النظر حولَ الهجرة (٢٠١٣)	السياسات المتعلقة بالهجرة (٢٠١٣)	السياسات المتعلقة بالهجرة (٢٠١٥)
بنغلاديش	منخفضة جدّاً	مرتفعة	مرتفعة
الهند	مرضية	ثابتة	ثابتة
إندونيسيا	منخفضة جدّاً	مرتفعة	ثابتة
نيبال	مرضية	مرتفعة	مرتفعة
باكستان	مرضية	مرتفعة	مرتفعة
الفلبين	مرضية	ثابتة	ثابتة
سيريلانكا	مرضية	ثابتة	مرتفعة

غيرَ أن موقف الفلبين تجاه الهجرة يتناقض بدرجة حادّة مع موقف بعض البلدان الآسيوية (كما هو مُوضَّح أعلاه)؛ فالفلبين، التي تُشكل مهاجراتها أكثرَ من نصف العدد الإجمالي للمهاجرات، تتخذ موقفاً أكثرَ صرامةً على النحو المُبيَّن في قانون الهجرة الخاص بها، وهو تشريع وقائي ينص على أن «الدولة لا تشجع العمالة في الخارج؛ حفاظاً على النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الوطنية»[٣٥]. وفي الكويت اعتُمِد قانون بشأن الخادمات المهاجرات، ويعود ذلك في الأساس إلى أزمة دبلوماسية مع الفلبين في أوائل عام ٢٠١٨م، عندما قُتلت خادمة فلبينية وعُثر على جثتها في الثلاجة؛ مما دفع إدارة الرئيس دوتيرتي إلى فرض حظر على إرسال العمال الفلبينيين إلى الكويت، مع استدعاء كلا الجانبَيْن ممثليهما[٣٦]. ومع التطبيع الذي تشهده العلاقات الثنائية الآن، رفع النجاح الذي أحرزته الفلبين في هذا الصدد الوعيَ بشأن الحماية القانونية للعمال.

---

(٣٤) مقتبس من الأمم المتحدة:
"Population Policies 2013," http://www.un.org/en/development/desa/population/publications/pdfpolicy/WPP2013/wpp2013.pdf; United Nations, "World Population Policies Database," https://esa.un.org/PopPolicy/about_ database.aspx; وانظر أيضاً: Shah, "Emigration Policies," 129.

(35) Shah, "Emigration Policies," 142-43.

(36) BBC, "Philippines and Kuwait Sign Agreement on Workers' Rights," May 11, 2018, https://www.bbc.com/news/world-asia-44088011; Richard Javad Heydarian, "Why Duterte Banned Workers from Going to Kuwait," *Al Jazeera*, May 3, 2018, https://www.aljazeera.com/indepth/opinion/duterte-kuwait-philippines-diplomatic-crisis-180503065733569.html.

السياقُ الأوسع: العرقية وخلل نظام الهجرة

كان لنظام الكفالة، وقوانين المواطنة، وسياسات الفصل الاجتماعي المكاني، دورٌ في ترسيخ التهديد المُتصوَّر للعمالة الأجنبية في الخليج. ومن ثمَّ، فإن المناخ الحالي الذي يتسم بانعدام الأمن المتزايد هو نتاجٌ تراكمي. ويُوصَف نظام الكفالة، الذي عُمِلَ به في الخمسينيات من القرن الماضي، بأنه «خصخصةُ حوكمةِ الهجرة»، وجعْلُ السيطرة على المهاجرين في يد الكفيل، ودعمُ النظام بتشريعات العمل منذ بدايته[٣٧]. وبعبارة أخرى، لا توجد سيطرة حكومية مباشرة على عملية توظيف المهاجرين، بل تُفَوَّضُ السلطةُ في ذلك للمواطنين والمقيمين والشركات[٣٨]. وقد خضع نظام الكفالة، الذي يعني مسؤوليةَ صاحب العمل عن الموظف الأجنبي، لتدقيق شديد من قبل جماعات حقوق الإنسان التي تُركِّز على أمرٍ واحد؛ وهو الحرمان من حقوق الإنسان ومن حقوق العامل.

ولنظام الكفالة مشكلاتٌ كثيرة؛ أولاً: العقود القصيرة، والأجور الثابتة، وافتقار هذا النظام إلى الحِراك الداخلي، وهو ما يقضي على حافزية العمال المهاجرين لزيادة الإنتاجية، والانخراط في الأنشطة التي تُعزِّز رأس مالهم البشري[٣٩]. ثانياً: يؤدي الافتقارُ إلى سيطرة الحكومة إلى وجود سوق يقع خارجَ نطاق القانون، ناهيك عن كونه غيرَ قانوني؛ فالوكلاء الذين ينخرطون بصفة شخصية في هذا النظام يعملون خارجَ النظام الرسمي في تداول التأشيرات؛ فحقوق العامل ورعايته تنتقل رسميّاً من كفيل إلى آخر؛ وهناك أيضاً تأشيراتٌ مجانية «عائمة» يُحصَل عليها دونَ توقيع عقد رسمي مسبقاً[٤٠]. ثالثاً: ينتشر في الخليج «المهاجرون غير الشرعيين» المُشار إليهم سابقاً (انظر الجدول ٥). إن الحملة الحالية على المقيمين غير الشرعيين في الخليج جديرةٌ بالثناء، لكن يجب على السلطات منع العادات القديمة من الظهور مرة أخرى. ومن أهم الأمور التي يدور حولها النقاشُ فيما يتعلق بنظام الكفالة مسألة «التكاليف مقابلَ الحقوق»؛ إذ إن «المزيد من الحقوق للمهاجرين يعني عادةً

(37) Zahra Babar, "A Regional Perspective Migration Policy and Governance in the GCC," in *Labor Mobility: Enabler for Sustainable Development*, ed. Irena Omelaniuk (Abu Dhabi: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2013), 121-42.

(38) Nasra Shah and Philippe Fargues, "Introduction. Special Issue on Migration in the Gulf States: Issues and Prospects," *Asian and Pacific Migration Journal* 20, nos 3-4 (2011): 268.

(39) Raimundo Soto and Rosalia Vasquez, "The Efficiency Cost of the *Kafala* in Dubai: A Stochastic Frontier Analysis," Institute of Economics, The Catholic University of Chile, Working Paper 399, 8, http://www.economia.uc.cl/docs/dt_399.pdf.

(40) Mizanur Rahman, "Recruitment of Labor Migrants for the Gulf States: The Bangladeshi Case," ISAS Working Paper, no. 132 (2011): 3-4 and 13-14, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1938176.

تكاليفَ أعلى» لدول الخليج[٤١]. والنتيجةُ هي استمرار الاستغلال، مع مساحة قليلة للدول المُرسلة لحماية مواطنيها.

الجدول ٥. تقديرات أعداد المهاجرين ممن هم في وضع غير قانوني قبل قرارات العفو الأخيرة وبعدها (في بلدان مختارة، ابتداءً من مارس ٢٠١٦م) [٤٢]

بلد المواطنة	تواريخ العفو	تقديرات المهاجرين في الوضع غير النظامي قبل العفو	الحالات النظامية		الباقون في الوضع غير النظامي بعد انتهاء العفو
			المغادرون	الحالات التي دخلت في الوضع النظامي	
الكويت (١)	١ مارس- ٣٠ يونيو	١٢٤,١٤٢	٣٢,٠٣٦	١٣,٦٥٣	٧٨,٤٥٣
الإمارات (٢)	٤ ديسمبر ٢٠١٢-فبراير ٢٠١٣م	١٣٥,٠٠٠-٦١,٠٠٠	٦١,٨٢٦	غير معلوم	غير معلوم
عمان (٣)	٣ مايو - ٢٨ أكتوبر ٢٠١٥م	٥٠,٠٠٠-٤٧,٠٠٠	٢٣,٦٥٣	غير معلوم	غير معلوم
البحرين (٤)	١ يوليو - ٣١ ديسمبر ٢٠١٥م	٦١,٠٠٠	١٠,١٢٥	٣١,٨٩٤	١٨,٩٨١

تتطلبُ تبعيةُ العمال المهاجرين الهيكلية لأرباب عملهم الخليجيين فهماً أوسعَ للهياكل الاجتماعية والاقتصادية خارجَ مكان العمل. ويُشير مصطلح «العرقية»، وهو إطار مفاهيمي طورته عالمة الأنثروبولوجيا الاجتماعية آن نغا لونغفا، إلى هَرَم اجتماعي مبني على أُسس عرقية قومية، يُشكِّل فيه مواطنو الخليج المجموعة المهيمنة، ويدعم ذلك سردٌ رسمي حولَ أهمية العرق والجنسية(٤٣). وتشير العرقية، في ظاهرها، إلى انقسام واضحٍ بين «نحن» و«هم»، أو «المواطنين» مقابلَ «غير المواطنين»؛ وفي الواقع، فإن هذه الفروق الدقيقة تتقاطع عبر شرائح مختلفة من المجتمع، وتُشير إلى دور الفرد ومكانته. والنتيجةُ هي تسلسل هرمي «عرقي» (انظر الشكل ١). يُنفَّذُ هذا التقسيم الطبقي أيضاً من الناحية المكانية، فالعمال ذوو المهارات المنخفضة يُبعَدون إلى المناطق الصناعية أو النائية، بينما يعيش العمال الأجانب ميسورو الحال في مناطقَ سكنية مخصصة للتأجير، لكنها لا تزال بعيدةً عن الأحياء التي لا يسكنها إلا المواطنون.

(41) Martin Ruhs and Philip Martin, "Numbers vs Rights: Trade-Offs and Guest Worker Programs," *International Migration Review* 1, no. 42 (2008): 251.

(42) de Bel Air, "Irregular Migration in the Gulf States," 39.

(43) Anh Nga Longva, *Walls Built on Sand: Migration, Exclusion, and Society in Kuwait* (Boulder: Westview Press, 1997), 145; Anh Nga Longva, "Neither Autocracy nor Democracy Citizens, Expatriates and the Socio-Political System in Kuwait," in *Monarchies and Nations: Globalisation and Identity in the Arab States of the Gulf*, eds Paul Dresch and James Piscatori (London: I.B.Tauris, 2013), 114-35.

الشكل ١. التسلسل الهرمي «العرقي» في الخليج[٤٤]

ولتقنين الحدود الفاصلة بين المواطنين وغير المواطنين، تتجه قوانين الجنسية في الخليج إلى مبدأ حق الدم. وبينما يتمتع حاملُ الجنسية الخليجية بمزايا الرعاية الاجتماعية والامتيازات الأخرى التي تمنحها الدولةُ، لا ينال الأجنبيَّ أيُّ نصيب منها. في الكويت، على سبيل المثال، يمكن لأبناء الآباء الكويتيين فقط المطالبة بالجنسية؛ مما يُقيِّد نطاق التجنُّس، وفي مقابل الحقوق والمزايا يُتوقَّع من المواطن أن يعطي ولاءه السياسي لمصدر هذه الحقوق؛ أي «الدولة» أو الأسرة الحاكمة(٤٥). وعلى هذا النحو، فليس من المفاجئ أن تكونَ عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين التي تُبَثُّ على وسائل الإعلام الوطنية الخليجية «استعراضاً لإنفاذ السيادة مُوجَّهاً إلى المواطنين»؛ وهي وسيلة نفسية للتعامل مع التهديد الأجنبي المُتصوَّر[٤٦].

ما بعد الأزمة: حان الوقتُ لإصلاحاتٍ مُتَّزِنةٍ

لا يمكن تحمُّل الأعداد الكبيرة من العمال الأجانب في وقت تهدف فيه الحِزَمُ الاقتصادية المطروحة في الخليج إلى التخفيف من الأزمات المترابطة لكلٍّ من الوباء وانهيار أسعار النفط[٤٧]. في محادثة

(٤٤) مستلهم ومقتبس من:
Longva, *Walls Built on Sand*, 131. The bottom two echelons tend to be interchangeable. One can argue, in light of the current pandemic, that female Asian domestic workers are better off than the low-skilled/unskilled Asian workers.

(45) Anh Nga Longva, "Citizenship in the Gulf States: Conceptualization and Practice," in *Citizenship and State in the Middle East*, eds Nils Butenschon, Uri Davis and Manuel Hassasian (New York: Syracuse University Press, 2000), 195.

(46) de Bel Air, "Irregular Migration in the Gulf States," 46.

(٤٧) للاطلاع على قراءة شاملة حولَ الاستجابة الاقتصادية الخليجية، انظر:-
Robert Mogielnicki, "Is This Time Different? The Gulf's Early Economic Policy Response to the Crises of 2020," *AGSIW*, August 19, 2020, https://agsiw.org/wp-content/uploads/2020/08/ Mogielnicki_Economic-Policy-Response_ ONLINE.pdf.

شخصية، نصَح كبيرُ الاقتصاديين في منطقة الشرق الأوسط بوكالة بلومبيرغ إيكونوميكس، زياد داود، بالإنفاق العام على القطاعات الأكثر تضرراً، وأضاف أن تأميم القطاع الخاص سيكون مثاليّاً رغم التحديات المُتوقَّعة[٤٨]. ولوضع الأمر في سياقه، فإن متوسطَ الأجور العامة في دول مجلس التعاون الخليجي أعلى بحوالي مرتَيْن إلى ثلاث مرات من متوسط أجور القطاع الخاص[٤٩]. وفي الوقت الذي شرعَت فيه الحكوماتُ الخليجيةُ في تقديم الدعم للقطاع الخاص بدرجات متفاوتة، فإن التحديَ الرئيس على المدى الطويل، كما أكد كلٌّ من إيورز وديتش، لا يزال يتمثلُ في زيادة نسبة المواطنين في القطاع الخاص، مع الحفاظ على قدرته التنافسية، علماً بأن القطاع الخاص هو المكان الذي تضطلع فيه العمالةُ الأجنبية الماهرة بدورها[٥٠]. لذلك يجب أن تتخلصَ الإصلاحاتُ الاقتصادية أيضاً من الارتباط المعرفي بالتأثير الدائم للعمالة الأجنبية الماهرة، وذلك بدوره «سيغير الحوافزَ لتعزيز نقل المعرفة»:

> تعمل الاقتصاداتُ التنافسية القائمة على المعرفة كمغناطيس عالمي للمواهب، ولديها القدرةُ على جذب المعرفة الأجنبية في السياقات المحلية وفهمها واستيعابها، على أمل إعادة إنتاج هذه المعرفة في أشكال جديدة عبرَ ريادة الأعمال المحلية. [...] ويستلزمُ هذا إنشاءَ آليات محلية للتكامل الاجتماعي، من شأنها أن تُعزِّزَ الفَهْمَ والاستيعاب المحلي للمعرفة الخارجية. وفي هذا الصدد، لم تُحرِز الحكوماتُ الخليجية إلا القليلَ من النجاحات. فالتباينُ في الحافزية لدى الشركات والعمالة الأجنبية والمواطنين المحليين أنتجَ انقساماتٍ صارخةً في سوق العمل، مما ترك مساحة محدودة للاندماج الاجتماعي الضروري[٥١].

ويمكنُ أن تكونَ برامج التدريب الداخلي التي تجريها الشركات الخاصة، إلى جانب المخططات ذات الصلة التي تسمح لمواطني دول الخليج بالعمل بدلاً من المهنيين الأجانب، بمنزلة وصفات تطلعية لتوظيف المواطنين وتمليكهم. ويجب أن تسيرَ مثلُ هذه الأشكال من التدريب جنباً إلى

---

(٤٨) محادثة تليفونية مع الكاتب، ٢٣، أبريل، ٢٠٢٠م.

(49) Natalia Tamirisa and Christopher Duenwald, "Public Wages Bills in Middle East and Central Asia," International Monetary Fund Report, January 9, 2018, 4, https://www.imf.org/en/Publications/Departmental-Papers-Policy-Papers/Issues/2018/01/09/Public-Wage-Bills-in-the-Middle-East-and-Central-Asia-45535.

(50) Michael Ewers and Ryan Dicce, "Revisiting the Gulf's Divided Labor Markets," in *The Routledge Handbook of Persian Gulf Politics*, ed. Mehran Kamrava (London: Routledge, 2020), 240.

(51) Ewers and Dicce, "Revisiting," 241-43.

جنب مع التوسُّع في التعليم الجيد، ومؤسسات التدريب التي من شأنها رفعُ الإنتاجية والمعرفة التكنولوجية. ويُعَدُّ ما أُشير إليه في الأنباء حديثاً من أن المملكةَ العربية السعودية تهدف إلى تضمين اللغة الإنجليزية في المناهج الدراسية مثالاً رئيساً على التركيز على القدرة التنافسية طويلة المدى[٥٢]؛ لذلك ينبغي العملُ بمفهوم المثل «علِّمِ الرجلَ الصيدَ» في السياسات الموجهة للعمالة المحلية والأجنبية.

ولما كان العمالُ من ذوي المهارات المنخفضة إلى غير المهرة همُ الأكثر تضرراً، فإن الخطوة الأولى تكمن في إجراء تعديلات على نظام الكفالة، لا لتغييره بالكلية بل لتحسينه؛ فالإصلاح الهيكلي غير عملي، لكن سن تشريعات العمل لحماية العمال المهاجرين، إلى جانب التعديلات في مجالات الرقابة الحكومية الفعّالة (على عكس نظام الكفالة)، سيُمَثِّلُ خطوةً إلى الأمام. يجب علينا الآن أن نُقَيِّمَ «نظام حماية الأجور» -الذي نُفِّذ في العديد من دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، وقطر)، والذي يُسهِّل المدفوعاتِ بانتظام وفي أوقات مُحدَّدة- من جهة فعاليته في أثناء جائحة فيروس كورونا[٥٣]. ورغمَ التراجُع السابق عن تطبيق الحد الأدنى للأجور[٥٤]، فإن القانون الكويتي البارز في عام ٢٠١٦م[٥٥]، وكذلك في قطر الآن[٥٦]، سيرسم أيضاً مساراً لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى للنظر في تصحيح التوازن بين صاحب العمل والموظف. وما يجبُ فعله الآن هو مراجعة وإحكام الإصلاحات المُصمَّمة بالفعل لنظام الكفالة في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، ومن بينها تخفيفُ سيطرة صاحب العمل، وإعطاء المزيد من الحقوق التقديرية للعمال المهاجرين[٥٧]. وقد لاحظ المراقبون أن

(52) Arab News, "Saudi Arabia to Introduce English Language from First Grade of Primary School Starting Next Academic Year," September 20, 2020, https://www.arabnews.com/node/1737386/saudi-arabia.

(٥٣) للمزيد من الشرح المفصل حولَ نظام حماية الأجور في الخليج، انظر:
Zahra Babar, "Labor migration in the Persian Gulf," in The Routledge Handbook of Persian Gulf Politics, ed. Mehran Kamrava (London: Routledge, 2020), 221-23.

(٥٤) انظر:
N. Janardhan, "External Influences on GCC Labor Market Policies," in *National Employment, Migration and Education in the GCC*, ed. Steffan Hertog (Berlin: Gerlach Press, 2012), 153-82.

(55) *Middle East Eye*, "Kuwait Becomes First Gulf State to Set Minimum Wage for Domestic Workers," July 15, 2016, https://www. middleeasteye.net/fr/news/kuwait-becomes-first-gulf-state-sets-minimum-wage-domestic-workers-948977539.

(56) Faras Ghani, "Minimum Wage, No NOC: Qatar Announces Changes to Labor Law," *Al Jazeera*, August 31, 2020, https://www. aljazeera.com/ajimpact/minimum-wage-noc-qatar-announces-labor-law-200830133052543.html.

(57) Ray Jureidini, "Global Governance and Labor Migration in the GCC," in *Global Governance and Muslim Organizations*, eds Leslie A. Pal and M. Evren Tok (Cham: Springer Nature Switzerland, 2019), 347.

الإصلاحاتِ السابقةَ تميل إلى «التخفيف» خلالَ عملية صنع السياسات[٥٨]، بسبب المصالح الشخصية وانعدام الأمن الاقتصادي[٥٩]. ونظراً لأن الكثيرين قد حصدوا ثمارَ هذا النظام الاستغلالي، فإن هناك نقصاً في الدعم الشعبي لفرض التغيير.

وفي أعقاب الانكماش الاقتصادي الحالي، يجبُ أن تحدثَ فورةٌ في مخططات التأميم في مواجهة المحاولات السابقة. وقد حقَّق قطاعا البنوك والهيدروكربونات فحسب بعضَ النجاح من المبادرات السابقة[٦٠]. ولا تزالُ هناك مشكلتان رئيستان: أولًا: هناك عدمُ توافق في المهارات بين مواطني الخليج والعمال الأجانب، وعدمُ مرونة من مواطني الخليج تُشير إلى رفضهم تولي الوظائف كثيفة العمالة[٦١]. ثانياً: تتطلبُ الفروق في الأجور بين مواطني الخليج والعمال الأجانب من الدولة إما أن تدعمَ الأجور أو تُلبِّيَ مطالبها. ومع المغادرة الوشيكة للعمال الأجانب بأعداد كبيرة، سيُوفِّرُ هذا الوضعُ لدول الخليج فرصةً مواتيةً لبناء رأس المال البشري، وتصحيح المشكلات العميقة الجذور للقوى العاملة، ولا يتطلب الأمرُ أكثرَ من استعداد حكومات الخليج ومواطنيها.

وقد وضعَت بابار وآخرون تحديداً حاسماً للجمود الذي يحاصر العمالَ المهاجرين بسبب ظروف بلدانهم الأصلية، وكذلك نتيجةً لنظام الكفالة المذكور أعلاه[٦٢]؛ ففي أثناء تفشي الوباء، أصبح وضع المهاجرين حَرِجاً، وواجهَت البلدان المُرسِلة والمُستقبِلة، على حدٍّ سواء، مهمة شاقة في قدراتها المؤسسية لتقديم الرعاية الصحية. وتشير المؤشرات بوضوح إلى أن هناك حاجة إلى سياسات صحية شاملة للمهاجرين، سواءٌ على هيئة تغطية تأمينية تلقائية، أو خدمات صحية مجانية تُقدَّم لهم في أثناء إقامتهم في الخليج. ويمكن أن يمتدَّ هذا أيضاً إلى جوانب مهمة مثل الإسكان والأمن الغذائي؛ مما يُشَكِّل حاجزاً أمنيّاً لكلا الطرفين (سلطات الخليج والمهاجرين أنفسهم) في أوقات الأزمات.

---

(58) Abdoulaye Diop, Trevor Johnston, and Kien Trung Le, "Migration Policies across the GCC Challenges in Reforming the *Kafala*," in *Migration to the Gulf: Policies in Sending and Receiving Countries*, eds Philippe Fargues and Nasra Shah (Cambridge: GLMM Gulf Research Center, 2018), 38-9.

(59) Diop, Johnston, and Trung Le, "Migration Policies across the GCC," 44.

(٦٠) للاطلاع على لمحة عامة حولَ برامج التوطين في المملكة العربية السعودية، انظر:
Hend M. Al Sheikh, "Current Progress in the Nationalisation Programme in Saudi Arabia," *GLMM*, Explanatory Note, no. 2 (2015): 1-14, http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/34580/GLMM_ExpNote_02_2015.pdf?sequence=1.

(61) M. H. Ilias, "South Asian Labor Unrests and Non-Citizenry Aspects of Popular Politics in the Gulf," in *Asianization of Migrant Workers in the Gulf Countries*, eds S. Irudaya Rajan and Gina Zacharia Oomen (Singapore: Springer Nature Singapore, 2020), 63.

(62) Zahra Babar, Michael Ewers, and Nabil Khattab, "Im/mobile highly skilled migrants in Qatar," *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45, no. 9 (2019): 1555-56.

تضييق الهُوّة الواسعة في التقسيم الطَّبَقي الاجتماعي

لطالما حلَّلَ علماء الاجتماع العمراني كيف شكلت الثروةُ النفطية المشهدَ الطبيعي والتكوين الاجتماعي لمدن الخليج. وتتمثلُ إحدى السمات المهمة في الإنشاءات المعمارية الضخمة والمذهلة، التي تُعَدُّ تعبيراً مرئيّاً عن دولة الرفاهية؛ من خلال بناء «صورة الخير غيرِ المحدود» لمواطني الخليج[٦٣]. ويمكننا القولُ إن صيغ التفضيل التي تُستخدم لوصف مبانٍ مثل برج خليفة وبرج جدة عملَت على إبراز القوة والثراء. وكذلك تقع مراكزُ التسوق الكبيرة؛ مثل مول الإمارات أو مدينة جميرا في دبي، بعيداً عن قلب المدينة التقليدي، ولا يمكن الوصول إليها إلا بالسيارة؛ وهو شكل من أشكال التباعد الجغرافي والتطوير المتحيز للبنية التحتية[٦٤]. وهناك هُوّة بين المواطنين الأثرياء والعمال المهاجرين العاديين في إمكانية الوصول إلى هذه الأماكن.

وقد فرَض تخطيطُ المدينة كذلك التقسيمَ الطبقي الاجتماعي على المشهد السكني؛ فالعمال ذوو المهارات المنخفضة يُبعَدون إلى المناطق الصناعية أو النائية، في حين يعيش العمال الأجانب ميسورو الحال في مناطق سكنية مخصصة للتأجير، لكنها لا تزال بعيدةً عن الأحياء التي لا يسكنها إلا المواطنون. في مرحلة التحضُّر السريع في الخليج، كان تقسيم المناطق وسيلةً مخططة لترسيم الحدود المادية بين المواطنين وغير المواطنين. كان هذا هو الحال في الكويت في خمسينيات القرن الماضي، عندما كانت الأحياءُ الجديدة مخصصةً حصريّاً للكويتيين، بينما كانت مساكن غير الكويتيين، ولا تزال، تُقدَّم من خلال السوق الخاص غير المُنظَّم[٦٥]. وفي أبو ظبي، تقع مخيمات العمال والقرى العمالية خارجَ المناطق المركزية، وتحديداً في منطقة مصفح ، بينما تُترك مواقع البناء القديمة الأخرى المهجورة لإيواء القوى العاملة الأجنبية[٦٦]. وفي الدوحة، يقع مقر العمال المهاجرين في المناطق الصناعية أو المواقع الهامشية التي تُعَدُّ خلفيةً للمدينة، في المناطق الصناعية، بل قد يسكنون في الهياكل المخصصة؛ مثل المرائب وحاويات الشحن المُحوَّلة[٦٧]. وهكذا عزَّز التخطيطُ

(63) Bristol Rhys, "Socio-spatial Boundaries in Abu Dhabi," in *Migrant Labor in the Persian Gulf*, eds Mehran Kamrava and Zahra Babar (New York: Columbia University Press, 2012), 63.

(64) Yasser Elsheshtawy, *Dubai: Behind an Urban Spectacle* (London: Routledge, 2010), 135-37.

(65) Reem Alissa, "Modernizing Kuwait: Nation-Building and Unplanned Social Practices," *Berkeley Planning Journal* 2, no. 1 (2009): 86.

(66) Rhys, "Socio-spatial Boundaries," 72-4.

(67) Andrew Gardner, "Labor Camps in the Gulf States," in *Migration in the Gulf: Viewpoints*, The Middle East Institute, February 2010, 5-57, https://www.voltairenet.org/IMG/pdfMigration_and_the_Gulf.pdf. Andrew Gardner, "Migrants, Urban Space and Segregation in the Gulf City," Guest Lecture, The American University of Kuwait, January 15, 2013.

العُمراني الفجوةَ الاجتماعية بين المواطنين وغير المواطنين من خلال التلاعب (في) إمكانية الرؤية و (في) إمكانية الوصول.

هناك مجالٌ مهم آخر للتغيير من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الاحتكاك الاجتماعي، وهو استخدام المساحات العامة؛ فرغم أن إعادة تشكيل المشهد السكني بأكمله لمدن الخليج، بناءً على المفهوم المعماري لتقسيم المناطق، غير ممكن، فإن هناك وسائل أخرى لتبديد الأساطير العمرانية حولَ العمال المهاجرين. وتكشف نظرةٌ فاحصة على إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة أن الحواجز المكانية لها دلالاتٌ اجتماعية، ومن شأن وضع السياسات المنظمة لمراكز التسوق والمطاعم والمتنزهات، أن تُعزِّزَ الخطَّ الإقصائي في المجتمعات الخليجية. إن تصنيف العمال المهاجرين على أنهم «عُزّاب» يضيف بعداً معرفيّاً آخر مفاده أن هؤلاء العمال «غير مرغوب فيهم»، علاوةً على كونهم عابرين ويمكن عدم الاكتراث بهم. بدلاً من ذلك، ينبغي التفكير أكثرَ في الأماكن متعددة الاستخدامات والأماكن العامة، إلى الحد الذي يُسمح فيه للتوسُّع العمراني غير المُخطَّط له بالازدهار. وأيُّ تقسيم للمساحة العامة سيخدم شكلاً من أشكال السيادة الثقافية -سيادة المواطنين-، وسيترك العمال الأجانب في مناطقَ استثنائية[٦٨].

هذا وتتطلب حالةُ المدن الخليجية دراسةَ أُطُر متعددة للتنوع الاجتماعي، بالنظر إلى التركيب متعدد الجنسيات للمجتمعات الخليجية[٦٩]. بدلًا من ذلك، ينعكس فهمُ التقاليد المتنوعة من خلال العمران غير المخطط له: في الكويت، على سبيل المثال، اشتُهرت بوابةُ الجهرة بتحوُّلها إلى مكان تجمُّع للعمال المهاجرين يومَي الجمعة والسبت[٧٠]. وقد اقتصر العمران غير المُخطَّط له على التفاعل الاجتماعي بين المهاجرين، لكن يمكن فعل المزيد فيما يتعلق بالتفاعل بين المواطنين والمهاجرين. يُضاف إلى ذلك أن مراكز التسوق غالباً ما تُصدِّر فكرةً خاطئة مفادها أن هذه الأماكن تُعزِّز التفاعلَ الاجتماعي؛ لكن الواقع أنها مُوجَّهة نحوَ السوق، وتستهدف المستهلكَ، وتؤدي إلى تنوُّع مُفتعَل. ومن الأمثلة البارزة على ذلك مول «الأفنيوز» في الكويت، والذي شُيِّدَ على مراحل: ركَّزَت المرحلةُ الأولى على السلاسل

(68) Andrew Gardner, "Migrants, Urban Space and Segregation in the Gulf City," Guest Lecture, The American University of Kuwait, January 15, 2013.

(٦٩) انظر:

Sharon Nagy, "Making Room for Migrants, Making Sense of Difference: Spatial and Ideological Expressions of Social Diversity in Urban Qatar," *Urban Studies* 43, no. 1 (2006): 121.

(70) Alissa, "Modernizing Kuwait," 89.

التجارية؛ وركَّزَت المرحلةُ الثانية على المحال التجارية الراقية؛ أما المرحلة الثالثة، المعروفة باسم «ذي جراند أفنيوز» و«ذا بريستيج»، فتُقدِّم خدماتها حصريّاً إلى النخبة الغنية. ولا يُمنح الوصول إلى هذه الأماكن «العامة» إلا لأولئك الذين يملكون رأسَ المال الثقافي والمالي الكافي، وهم مواطنو الخليج والأجانب الأثرياء، أما العمال المهاجرون فهم خارج الإطار ضمنيّاً. إن رفع هذه الحواجز، ضمنيّاً أو صراحةً، عن المساحات العامة، بالإضافة إلى إعادة التفكير في طبيعة المساحات العامة نفسها (السماح بالتنوع الذاتي الدائم بدلاً من تقييده)، سيُثبت حدوثَ خطوة مهمة في التغلُّب على المفاهيم المُسبقة عن «الآخر».

ومن المفيد أيضاً أن نرى كيف نجحَت المدن الخليجية في الوصول إلى الأنماط القياسية للأماكن العامة، التي تَصوَّرها المُنظِّر المكاني فران تونكيس: (١) الساحة، التي تُمثل الانتماء الجمعي؛ (٢) المقهى الذي يُمثل التبادل الاجتماعي. (٣) والشارع الذي يُمثل اللقاء غيرَ الرسمي[٧١]. ولما كانت الساحةُ عنصراً لا يمكن تصوُّره في النَّسَق العالمي اليوم، ويعود إلى زمن المدن اليونانية، يمكننا القول إن الأحياء السكنية في الخليج اليومَ تُمثل الانتماء الجمعي. ومع ذلك، يجب التمييز بوجه واضح. تميزت الحياة المجتمعية في الأحياء السكنية التي كانت موجودةً قبلَ النفط بخطوط التقسيم الثقافي غير المُحكمة، حيث يمكن للأجانب أن يشعروا بأنهم في وطنهم، لكن اليوم، تعيش أحياءٌ محددة على أُسُس العرق والدخل والثقافة. وفي مناطق مثل حَوَلّي في الكويت، والكرامة في دبي، التي يسكنها الهنود بالكامل تقريباً - فإن أنماطَ الإسكان، حتى بين المواطنين، مُقسَّمة إلى طبقات، بحيث تعيش النخبة السياسية على الواجهة البحرية، والطبقة الوسطى الجديدة في الفيلات، والطبقات ذات الدخل المنخفض في أطراف المدن[٧٢].

وبالمثل، طُبِّق ارتباطُ المقاهي بالتبادل الاجتماعي في موقعين سابقين للنفط عبرَ الخليج: السوق والميناء. وقد نشأت مدن الخليج في المنطقة الساحلية قبلَ أن تتطور إلى الداخل، وعادةً ما تتبع تطوراً خطيّاً يمتد من البحر باتجاه السوق، ويربط المِهَن البحرية بالسكان الداخليين[٧٣]. وفي حين كانت

(71) Fran Tonkiss, *Space, the City and Social Theory* (Cambridge: Polity Press, 2005), 67.

(72) Sulayman Khalaf, "The Evolution of the Gulf City Type, Oil and Globalization," in *Globalization and the Gulf*, eds John W. Fox, Nada Mourtada-Sabbah, and Mohammed Al-Mutawa (London: Routledge, 2006), 253-55.

(73) Mustapha Ben Hamouche, "Manama: The Metamorphosis of an Arab Gulf City," in *The Evolving Arab City: Tradition, Modernity and Urban Development*, ed. Yasser Elsheshtawy (London: Routledge, 2008), 190.

الموانئ والأسواق قديماً مراكزَ للحياة التجارية تعكس السياسات المحلية[٧٤]، لم تعد هذه المساحات في مدن الخليج اليوم تُوفِّر الفرصةَ نفسها للتبادل الاجتماعي، واستُبدل بها مراكز التسوق الاستهلاكية. وإذا كان التقييم أعلاه لنمطَيْن مثاليين يشير إلى استخدام مُجَزَّأ للمساحة، فإنه يعكس أيضاً مدى ضآلة حرية التصرف المتروكة للعُمّال المهاجرين. وبغض النظر عن المخاوف المتعلقة بالخصوصية، يجب على المخططين العمرانيين، عند تصميم المساحات العامة، مراعاة اللقاءات الاجتماعية التي يُولِّدُها المكان -أو الجانب «الإنساني»- حتى إذا لم يكن التفاعل بين الناس ذا طبيعة حوارية.

وعندما يتعلق الأمر بأماكن اللقاء غير الرسمية، فإن الإنشاء السريع للطرق الدائرية في الخليج، وهو جزء من البنية التحتية الحديثة بامتياز، قد حوّل التركيز على الشوارع العامة إلى المساحة الخاصة للسيارة. ولم يتوقف الأمر عند نُدرة أرصفة المشاة، وطغيان الهندسة المعمارية المذهلة عليها، لكن الأفراد الذين يجرؤون على الخروج سيراً على الأقدام يُنظر إليهم على الفور على أنهم جزء من أدنى مستويات التسلسل الهرمي «العِرقي»؛ بما يقضي على أي احتمال للالتقاء غير الرسمي. لذلك يجب النظر إلى ممر المشاة -بوصفه سمةً عمرانيةً أساسية- بناءً على خصائصه العامة، واستكماله بنظام نقل عام فعّال من شأنه أن يُسهل تنقُّل العمال المهاجرين. ومن بين اتجاهات أخرى، شهد تنقل السكان في الأحياء تركيزاً ملحوظاً في منطقة الخليج؛ وقد كشف تفشي الوباء بالتأكيد عن أهمية «تحديث البنية التحتية المخصصة للمشي وركوب الدراجات، [والتي] من شأنها أن تُعزِّزَ حياةً مَدَنية أكثرَ صحةً وحركيةً»[٧٥].

إمّا أن يحدث الآن وإلّا فلن

مع التغيير الجذري في التركيبة السكانية، بعدَ ظهور النفط والحاجة اللاحقة للعمالة المهاجرة، أصبحت المجتمعات الخليجية مبنيةً بصفة متزايدة على التشابه بدلاً من الاختلاف. وبالإضافة إلى منح الجنسية، أصبحَت إدارةُ الهجرة أداةً قوية يمكن استخدامها لترسيخ الفروق، القانونية والضمنية،

(٧٤) انظر:
Nelida Fuccaro, *Histories of City and State in the Persian Gulf: Manama Since* 1800 (Cambridge: Cambridge University Press, 2009), 63.

(75) Alexandra Gomes, Aseel Al-Ragam, and Sharifa Alshalfan, "Reflections on Covid-19 and Public Space Use in Kuwait: The Potential of a New Normal," *LSEBlog*, May 6, 2020. https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/05/06/reflections-on-covid-19-and-public- space-use-in-kuwait-the-potential-of-a-new-normal/.

بين المواطنين والوافدين الجُدُد، وغرس الشعور بالتفوق في المواطنين في هيكلٍ «عِرقي» هرمي. لقد تغاضَت سياساتُ الهجرة والمواطنة عن التفاعلات والخبرات الاجتماعية؛ مما حصر العلاقات في المعاملات التجارية، وجعل مزايا الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة حكراً على المواطنين فحسب. أما نظام الكفالة المعيب فلم يحقق إلا إعادة إنتاج الشعور بانعدام الأمن لدى المواطنين والعمال الأجانب على حدٍّ سواء.

وقد أدى تفشي وباء فيروس كورونا، إلى جانب انهيار أسعار النفط، إلى تدمير الأمن الإنتاجي، الذي تحافظ عليه سيطرةُ دول الخليج على نظام الكفالة، وإمكانية وصولها إلى المهنيين ذوي المهارات العالية والعمال ذوي المهارات المنخفضة. ويبدو أن استنزاف المواهب من المنطقة أمر مؤكد في السنوات التالية للأزمة مباشرةً. وفي هذا المنعطف الحَرِج، تواجه دول الخليج قراراتٍ كبيرةً وصعبةً؛ فعلى المدى القصير، سرعانَ ما سيتقلص القطاعُ الخاص، الذي تُهَيْمن عليه عادةً القوى العاملة المهاجرة، مع عمليات الإعادة إلى الوطن والترحيل. وعلى المدى الطويل، يجب إعطاء الأولوية للاكتفاء الذاتي والاستدامة؛ لذلك يجب أن تكون تكراراتُ سياسات التقشُّف إستراتيجيةً، يجب أن يختلف التأميم بحسب القطاع؛ ففي القطاعات التي لا يميل المواطنون إلى العمل فيها (على سبيل المثال البناء)، أو ليس لديهم المهارات المطلوبة لوظائفها، يجبُ الاحتفاظ بالعمال الأجانب. أما القطاعات الأخرى، فيجب تدريبُ المواطنين فيها على الإنتاجية والمهارات العَمَلية[٧٦]، على غرار النجاح في «توطين» القطاع المصرفي[٧٧]. وفيما يتعلق بالبلدان ذات الكثافة السكانية المنخفضة؛ مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر، سيُوفِّر القطاعُ غير النفطي متنفساً اقتصاديّاً، لكن الفعاليات -مثل معرض دبي إكسبو، وكأس العالم- يجب أن يُحسَب حسابُها حتى نهايتها؛ وهذا يعني أيضاً أن البلدان المُضيفة لن يكون أمامها خيارٌ سوى ضمان التدفق المستمر للعمالة.

وقد ركَّز الكثيرُ من الدراسات الغربية على سياسات الإقصاء في الخليج، مستشهدةً بالفصل المكاني بوصفه طريقةً للتهميش الاجتماعي. إن تبني سياسة الفصل المكاني، يعني افتراض الحاجة إلى وجود

---

(٧٦) انظر:
Steffen Hertog, "Why the GCC's Economic Diversification Challenges are Unique," *LSEBlog*, August 7, 2020, https://blogs.lse.ac.uk/mec/2020/08/07/why-the-gccs-economic-diversification-challenges-are-unique/.

(٧٧) انظر:
Karim Randeree, "Workforce Nationalization in Gulf Cooperation Council States," CIRS Occasional Paper no. 9 (Doha: Center for International and Regional Studies, 2012), 9-11.

التنوُّع، المفروض أو غير المفروض، في الأماكن السكنية؛ فقد كشف الوباء أن المناطقَ المحصورة يمكن أن تساعدَ على تقديم خدمات صحية وتبرعات غذائية بدرجة أكثرَ استهدافاً، ومن وجهة نظر السلطات، سهَّلَ تقسيمُ المناطق السكنية أيضاً إغلاقَ المناطق التي ينتشر فيها الفيروس.

ومع ذلك، لا ينبغي أن يأتيَ ذلك على حساب الازدحام، الذي يرتبط عادةً بتدابير خفض التكاليف من قبل الشركات في عملية توظيف العمال الأجانب. ويظهر جليّاً الأثرُ العنيف لظروف الإسكان السيئة هذه؛ عندما ينتشر الفيروس كالنار في الهشيم. خلالَ الأزمة، أعادت السلطات الخليجية استخدام مبانٍ مختلفة تتراوح بين المدارس والملاعب، مع تشجيع الإستراتيجيات متعددة الاستخدامات (لأغراض التجارة، والسكن، والعمل، والترفيه) في الأحياء السكنية؛ وجميع السياسات التي من شأنها أن تُفضِيَ إلى التنمية المستدامة[٧٨]. ويجب أن تستمر هذه التوجيهات في فترة ما بعد الأزمة، وهي خطوة ستُعَزِّز التفاهمَ المُتبادل بين سكان الخليج، بصرف النظر عن الجنسية. في حين أنه من غير المعقول إعادةُ تصميم المناطق السكنية بالكامل، فإن استهداف المساحات العامة يمكن أن يكون نقطةَ انطلاق لتغييرات أكثرَ شموليةً؛ كتنفيذ التنمية المتعددة الاستخدامات، وإزالة الحواجز القائمة. وعندما يَظهر أن المواطن الخليجي لديه فُرَصٌ للتفاعل مع غير المواطنين في أماكنَ خارجَ مكان العمل، ستبدأ الحواجز الاجتماعية في الانهيار.

لطالما عمل نظامُ الكفالة بوصفه شكلاً من أشكال ضمان الحماية في دول الخليج، وإن الافتقار إلى الدعم العام لإصلاح هذا النظام يرجع بخاصة إلى استفادة الشركات والأعمال التجارية من وجوده؛ من خلال استغلال القوى العاملة المهاجرة. ولم يُؤدِّ أيُّ إصلاح حتى الآن إلّا إلى إجراءات غير حقيقية من تلك التي تنطلي على النُقّاد. ونظراً لأن مواطني الخليج قد يُضطرون إلى الانتقال إلى عمل في القطاع الخاص المنخفض الأجر، في العامَيْن المُقبلَيْن على الأقل، فستحتاج الشركات إلى تحفيزٍ من الحكومة للتحرُّك نحوَ حلول الأعمال القائمة على رأس المال التكنولوجي، والابتعاد عن العمليات كثيفة العمالة التي تتطلب أعداداً كبيرة من العمال المهاجرين. وعلى المدى الطويل، ستعود العمالةُ المهاجرة إلى الخليج، ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى استعداد الدول الآسيوية

(٧٨) انظر:
Sharifa Alshalfan, "Covid-19 in Kuwait: How Poor Urban Planning and Divisive Policies Helped the Virus Spread," *LSE Blog*, September 16, 2020, https://blogs.lse.ac.uk/covid19/2020/09/16/covid-19-in-kuwait-how-poor-urban-planning-and-divisive- policies-helped-the-virus-spread/.

المُرسلة، التي تَعُدُّ التوظيفَ في الخارج «حلّاً مهمّاً لمشكلات الزيادة السكانية والفقر والبطالة في بلدانهم»[٧٩]. وإن كان تحقيقُ المعايير الدولية لرعاية العمال المهاجرين لا يزال يُمثِّلُ تحدياً، فأقلُّ ما يُقال أن هذه الأزمة قد علَّمت الخليجَ أن السياساتِ الصحيةَ الشاملة للمهاجرين هي ممارسات ضروريةٌ وجيدة[٨٠].

(79) Shah, "Emigration Policies," 144-45.

(٨٠) انظر:

Zahra Babar, "The Covid-19 Pandemic in the GCC: Underlying Vulnerabilities for Migrant Workers," *CIRS Georgetown University Qatar*, April 28, 2020, https://cirs.georgetown.edu/news-analysis/covid-19-pandemic-gcc-underlying-vulnerabilities- migrant-workers.

عن المؤلف:

كلمنس شاي حاصلٌ على درجة الدكتوراه من جامعة دورهام، وهو حاليّاً زميلٌ باحث في معهد الشرق الأوسط بجامعة سنغافورة الوطنية. ينصَبُّ اهتمامُه البحثيُّ على تاريخ وسياسة دول الخليج، مع التركيز بوجه خاصٍّ على الكويت، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان. أحدثُ منشوراته بعنوان «السياسة البرلمانية في الكويت»، وقد نُشِرَ في دليل روتلدج لسياسات الخليج العربي.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية

تأسّس المركز سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م لمواصلة الرسالة النبيلة للملك فيصل بن عبدالعزيز -رحمه الله- في نشر العلم والمعرفة بين المملكة وبقية دول العالم. ويعدُّ المركز منصةَ بحثٍ تجمع بين الباحثين والمؤسسات لحفظ العمل العلمي ونشره وإنتاجه، وإثراء الحياة الثقافية والفكرية في المملكة العربية السعودية، وبناء جسرٍ للتواصل شرقاً وغرباً. ويرأس مجلس إدارة المركز صاحب السمو الملكي الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز، وأمينه العام هو الدكتور سعود بن صالح السرحان.

ويقدم المركز تحليلات متعمقة حول قضايا الدراسات الاجتماعية الاقتصادية، والدراسات الثقافية، والدراسات الأفريقية والآسيوية. ويتعاون المركز مع مؤسسات البحث العلمي المرموقة في مختلف دول العالم، ويضمّ نخبةً من الباحثين المتميّزين، وله علاقة واسعة مع عددٍ من الباحثين المتخصّصين في مختلف المجالات البحثية. ويحتضن المركز مكتبة الملك فيصل، ومجموعة مخطوطات نادرة، ومتحفاً إسلامياً، وقاعة الملك فيصل التذكارية، وبرنامج الباحثين الزائرين. ويهدف المركز إلى توسيع نطاق المؤلَّفات والبحوث الحالية لتقديمها إلى صدارة المناقشات والاهتمامات العلمية، متّبعاً مساهمة المجتمعات الإسلامية في العلوم الإنسانية والاجتماعية والفنون والآداب قديماً وحديثاً.

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥ (١١ ٩٦٦+) تحويلة: ٦٨٩٢ - فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣ (١١ ٩٦٦+)
بريد إلكتروني: research@kfcris.com